الامر الذي قد يقودها الى السير على طريق استخدام القوة للوصول الى السلطة ، والقيام بانقلابات عسكرية تحرم البلد من الاستقرار ، وتعرضه لهزات وصدامات تعرقل نموه . ومما لا شك فيه ان الانقلابات العسكرية التي شهدتها بعض البلدان العربية في الخمسينات ، وما نجم عنها من اضطراب اجتماعي واقتصادي ، قد عززت التركيز على هذه النقطة ، واعطتها طابعا محسوسا يمكن لمس آثاره بدون عناء .

٣ ــ ان السياسة الامنية لدولة ما (وبناء الجيش جزء من هذه السياسة) لا تشكل في حد ذاتها هدفا ، ولكنها وسيلة غايتها خلق الظروف المناسبة التي تسمح بتطبيق الاهداف التي تحددها سياسة الدولة . وبما ان سياسة الدولة لا تستهدف في تلك المرحلة المشاركة في حرب تحرير فلسطين ــ على اعتبار ان حرب التحرير غير ممكنة في الظروف الدولية القادمة ــ فانها تكتفي بحماية الوطن . والحماية ممكنة بعدة أساليب . وعلى الدولة ان تختار الاسلوب الاقل تكلفة طالما انه يحقق الغرض المنشود . وبناء القوة الذاتية هو اكثر الاساليب تكلفة من الناحية المادية ، على حين ان الضمانات الدولية اقلها تكلفة . لذا فان من الحكمة تحقيق الغرض دون تكاليف ، او مع الحد الادنى من التكاليف ، واستخدام مصروفات التسلح الباهظة في مجالات الانماء .

٤ ــ ان اسرائيل دولة قوية عسكريا ، وتسعى الامبريالية لجعلها دائما اقوى من الدول العربية المجاورة والقوى العربية البعيدة التي يمكن ان تصل الى مسارح القتال خلال فترات الحرب القصيرة الخاطفة . ولذا فان بناء القوات المسلحة اللبنانية لن يبدل موازين القوى لصالح العرب ، ولكنه سيدفع اسرائيل الى تعزيز جيشها بقوات اضافية تعدل الموازين من جديد ، ولن يؤدي الا الى استفزاز الدولة العسكرية الصهيونية ، وجعلها تتجه نحو الاعتداء على لبنان بحجة حماية امنها ، لان تبرير الاعتداء على لبنان المتعسكر اسهل من تبرير الاعتداء على لبنان المسالم . ولقد زاد التركيز على هذه النقطة بعد حرب ١٩٥٦ ، ووصل التركيز الى ذروته بعد حرب ١٩٦٧ ، وانتصار اسرائيل على ثلاثة جيوش عربية بآن واحد .

والحقيقة ان كل هذه النقاط قابلة للمناقشة والدحض . فمقولة مرحلة الدفاع لا الهجوم لا تثبت امام واقع اكيد وهو ان الانتقال الى الهجوم ، عندما تتبدل الظروف التي تفرض الدفاع ، لا يمكن ان يتم خلال اشهر ، لان بناء القوة الهجومية يتطلب اعداد الرجال والعتاد والكوادر خلال سنوات طويلة . ولا يمكن تحويل الجيش الصغير الى جيش كبير بمجرد استيراد الاف الدبابات والطائرات والمدافع وتكديسها ، ولا بد ان يكون هناك العنصر البشري المعد لاستيعابها ، والخبرات المتراكمة ، والكوادر المؤهلة لقيادة القطعات في الميدان . ومقولة الانقلابات العسكرية غير واردة ، حتى في العالم الثالث ، اذا ما تم خلق الانسان الواعي لحقوقه وواجباته والمستعد للدفاع عنها ضمن اطار التنظيمات الشعبية ، وخاصة اذا كانت الدولة قادرة على تأمين حقوق المواطنين بشكل يحرم الانقلابيين من المبررات النفسية للقيام بمغامرتهم . ومقولة الضمانات الدولية مهزوزة من أساسها ، ولا يمكن الاعتماد عليها لضمان أمن دولة من الدول ، ولا أدل على ذلك من أن حكومة اسرائيل ترفض هذه الضمانات ، مع انها حتى الان دولة قوية قادرة على الدفاع عن نفسها ، ولكنها تعرف ان السياسة الدولية قابلة للتبدل ، وانه ليس في السياسة صداقات دائمة او عداوات دائمة ، وانه ليس من حقها ان تعرض مجتمعها للخطر في حالة تبدل السياسة العالمية من جراء تبدل المصالح . اما مقولة ميزان القوى ، فهي تأخذ بعين الاعتبار مبدأ **القوة تخلق القوة المضادة** ، ولكنها تتجاهل أن خلق القوة خاضع لقانون الاشباع (الذي سنشرحه في